



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

نظرة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025: الحاضر والمستقبل

كانون الأول 2024





منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960. وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

أوراق السياسات: ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقديم توصيات واضحة لصانعي السياسات.

لتقييم الدراسة



يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميهِ للاستفادة منه والاقتراس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات

4.....	المقدمة:
5.....	السياق الاقتصادي لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025:
7.....	أبرز الملحوظات على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025
17.....	بعض التوصيات حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025

1. المقدمة:

تقوم الحكومات في مختلف بلدان العالم بتمويل نفقاتها من خلال تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، ومع اقتراب نهاية كل عام، تقرر الحكومات حجم الإنفاق المطلوب منها للعام القادم، وكيفية توزيعه، وتمويله من خلال وضع **السياسة المالية لذلك، وهو ما يسمى بـ "الموازنة العامة"**. وفي معظم بلدان العالم، يقوم وزير المالية بعرض الموازنة العامة سنويًا على مجلس النواب للموافقة عليها.

وتؤدّي السياسة المالية، من خلال الموازنة العامة، دورًا مهمًّا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

فعلى المستوى الكلي، يمكن للسياسة المالية أن تضمن استقرار الاقتصاد، الذي يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما تحافظ السياسة المالية على معدلات منخفضة ومستقرة في "التضخم"، ومستويات مستدامة في "الدين العام"، حتى لا يصبح الدين العام مصدرًا رئيسًا لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

أما على المستوى الجزئي، فيمكن للسياسة المالية، أن تعزز من الاستثمار، والإنتاجية، والتوظيف، والنمو الحقيقي، من خلال تبني سياسات ضريبية ونفقات عامة مدروسة جيدًا. فالوصول العادل إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية، على سبيل المثال، يعزز من بناء رأس المال البشري. وفي هذا السياق، قد تتطلب الإصلاحات المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي حيزًا ماليًا أكبر، وعندها على السياسة المالية أن تركز على توسيع القاعدة الضريبية، وإزالة أي تشوهات فيها.

وفي ضوء موافقة مجلس الوزراء في 22 تشرين الثاني 2025 على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025، وتحويله إلى مجلس الأمة (النواب والأعيان) لإقراره، أجرى منتدى الاستراتيجيات الأردني تحليلًا موضوعيًا لمشروع القانون، بالتركيز على ثلاثة جوانب رئيسية، هي:

1. السياق الاقتصادي لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025.
2. أبرز الملحوظات حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025.
3. بعض التوصيات حول الموازنة العامة 2025، ومشاريع الموازنات للأعوام القادمة.

2. السياق الاقتصادي لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025:

تهدف السياسة المالية إلى استخدام النفقات الحكومية، والإيرادات الضريبية وغير الضريبية؛ للتأثير في الاقتصاد. ويتطلب ذلك أن يكون لدى الحكومات أهداف واضحة، وأساس منطقي ومبررات مقنعة لمشاركتها في النشاط الاقتصادي.

1.2 أهداف السياسة المالية / الموازنة:

على الرغم من أن تحقيق النمو الحقيقي هو الهدف الرئيس في الموازنات العامة لدى معظم الدول، فإن الحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية في الدخل والفرص، وحماية المجتمع من المخاطر الاجتماعية، ومنعته في مواجهة الصدمات (مثل جائحة كورونا)، تُعدّ أيضًا أهدافًا تنموية رئيسة لا بد من التركيز عليها عند إعداد الموازنات العامة (الشكل 1).



الشكل 1: إطار النمو والتنمية الشاملة

2.2 الأساس المنطقي والمبررات المقنعة للسياسة المالية:

عادة ما يعتمد الأساس المنطقي للسياسة المالية/ الموازنة العامة على المبررات الآتية (الشكل 1):

1. **الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي:** من خلال تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة، ومستويات مستدامة للعجز المالي والدين العام.

2. **تخصيص الموارد وكفاءة توزيعها:** تحسين الأداء الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والسياسات الضريبية. خاصة أن الإنفاق الكافي والفعال على الخدمات العامة (التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وغيرها) من شأنه أن يشجع الاستثمار والنمو في القطاع الخاص.
3. **عدالة التوزيع:** من خلال معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في الدخل والفرص، بما يحقق العدالة الاجتماعية (العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمواطن).

إضافةً إلى تلك المبررات، لا بد من اتخاذ قرارات رئيسة بشأن أدوات السياسة المالية المناسبة التي يجب استخدامها، وتحصيل الإيرادات والآثار المالية المترتبة على الإنفاق العام أو السياسات الضريبية، وكذلك حوكمة المؤسسات العامة المعنية بتنفيذ هذه السياسات.

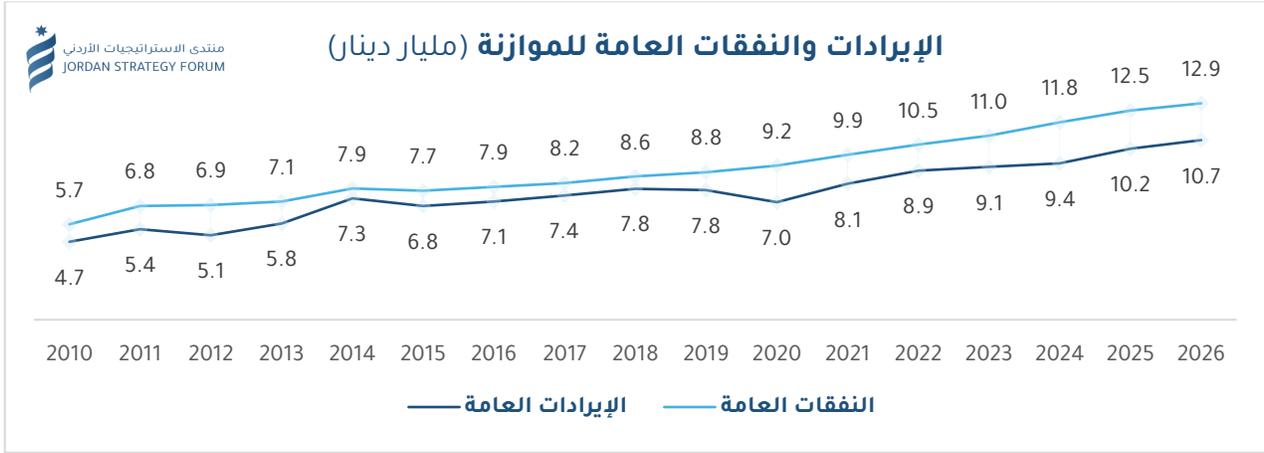
بالمحصلة، لا بد من النظر إلى **السياسة المالية / الموازنة العامة على أنها "البنية التحتية" الداعمة للقطاع الخاص،** لكي يصبح شريكاً حقيقياً في تحقيق النمو والتنمية. خاصة، أن السياسة المالية للحكومة هي الإطار الذي يمكّن القطاع الخاص من القيام بدوره الاقتصادي من خلال: الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، والتشغيل (الشكل 1).

وفي سياق متصل، ومن أجل تسريع عملية النمو الاقتصادي الحقيقي، تجدر الإشارة إلى أنه لا بد من تبني سياسة مالية فعالة على المدى القصير، والمتوسط، وطويل الأجل من أجل تحقيق **"رؤية التحديث الاقتصادي"** التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني في منتصف عام 2022، التي ركزت تركيزاً واضحاً على الأهداف الاستراتيجية الآتية:

1. "زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 30.2 مليار دينار إلى 58.1 مليار دينار، أي بمقدار 27.9 مليار دينار، وبنسبة نمو 5.6% سنوياً".
2. "زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط".
3. "خلق ما يزيد على 1 مليون فرصة دخل جديدة بحلول عام 2033".

3. أبرز الملحوظات على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025:

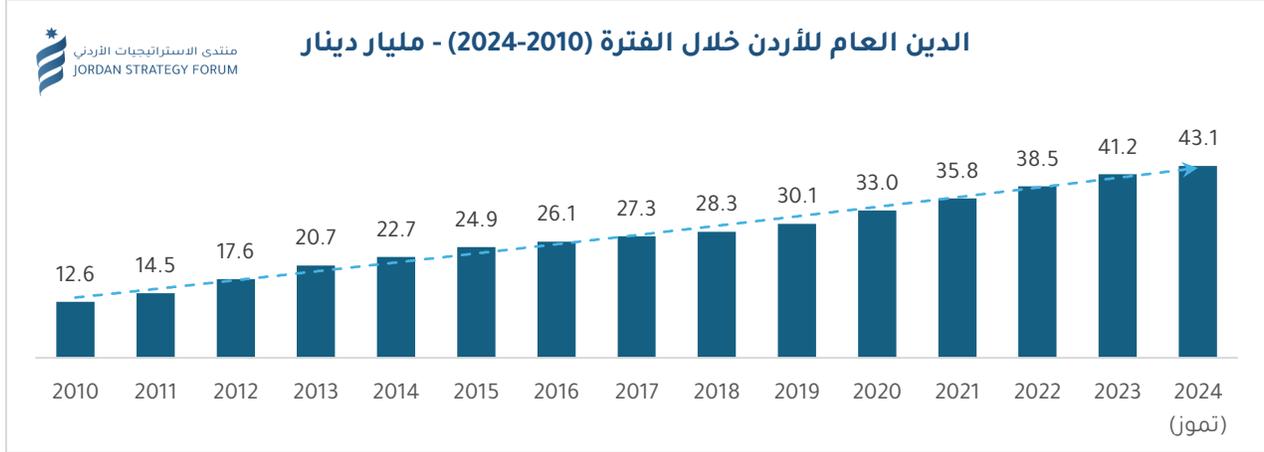
1. عند النظر إلى السنوات الماضية، يلاحظ أن الإيرادات العامة (بما فيها المنح) كانت دائماً أقل من النفقات العامة (**عجز مستمر في الموازنة العامة**). كما تشير أرقام موازنة عام 2025، والأرقام التأسيسية لعام 2026، إلى أن **عجز الموازنة مستمر**. وهذا يدل على أن **الموازنة العامة في الأردن هي "موازنة تدرجية"** تستند في توقعاتها إلى مستويات الأداء المالي الفعلي للفترة الحالية، مع إضافة زيادة متوقعة تدرجية على الإيرادات والنفقات العامة.



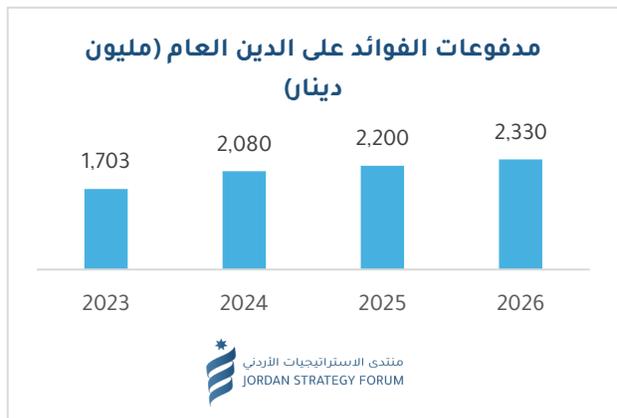
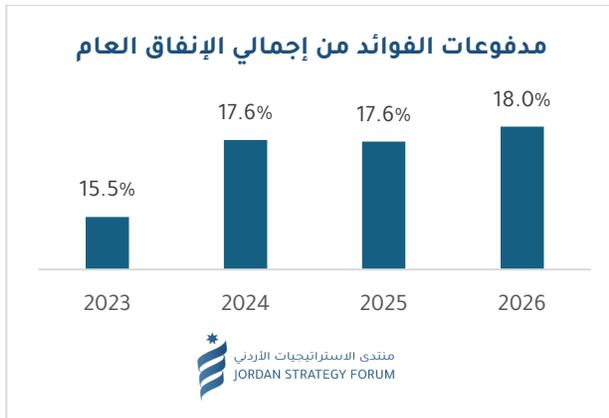
2. تُظهر أرقام موازنة العام 2025 أن الإنفاق العام الحقيقي سيرتفع بنسبة 5.7% في عام 2025، وبنسبة 3.4% في الأرقام التأسيسية لعام 2026، مقارنة مع نسبة ارتفاع 7.2% في عام 2024. ويُعَدُّ هذا المستوى من الإنفاق (بغض النظر عن كفاءته) غير مشجع، ولن يحقق مستويات النمو المطلوبة في الرؤية. خاصةً، أن النمو الاقتصادي المتوقع للأردن خلال السنوات 2024 - 2026، هو 2.4%، و 2.9%، و 3.0% على التوالي (وفق توقعات صندوق النقد الدولي).



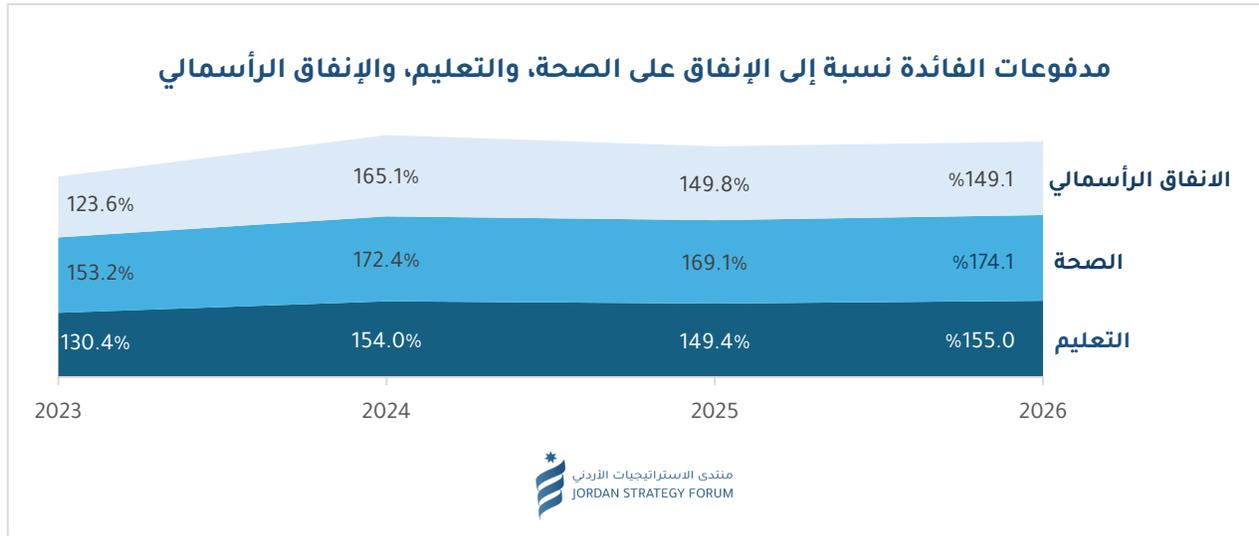
3. وقد أدى عجز الموازنة السنوي والمستمر إلى ارتفاع مستويات الدين العام من 12.6 مليار دينار في عام 2010، إلى أكثر من 43 مليار دينار مع نهاية شهر تموز عام 2024.



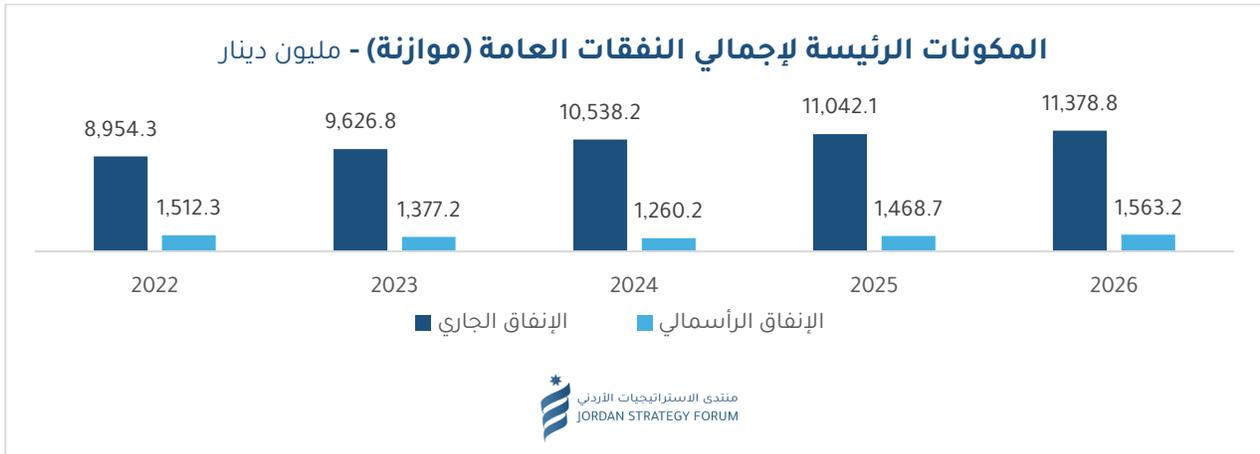
4. وبغض النظر عن المستوى الذي وصلت إليه نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انعكس الارتفاع في هذا العبء المالي على الزيادة الكبيرة في **مدفوعات الفائدة على الدين العام**. ففي عام 2024، شكلت مدفوعات الفائدة 17.6% من إجمالي الإنفاق العام في الموازنة. ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة دون تغيير في عام 2025، وأن ترتفع إلى 18% في الأرقام التأسيسية لعام 2026.



5. في سياق متصل، يلاحظ أن عبء مدفوعات الفوائد على الدين العام في ازدياد مستمر، وأصبحت تفوق ما يتم إنفاقه على بعض القطاعات الحيوية، ففي عام 2024، كانت مدفوعات الفائدة تعادل 172.4% مما تم إنفاقه على "الصحة"، أو ما نسبته 165.1% من "الإنفاق الرأسمالي"، أو ما نسبته 154% مما تم إنفاقه على "التعليم". ويؤثر هذا بطبيعة الحال، في إحداث اختلالات رئيسية في أولويات الإنفاق العام، مما يحد من القدرة على توجيه الموارد نحو القطاعات الحيوية كالصحة، والتعليم، والنفقات الرأسمالية، ومن ثمَّ يؤثر سلباً في فرص تحقيق النمو المستدام، وتحسين جودة الحياة للمواطنين.



6. فيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي (مشاريع استثمارية وبنية تحتية)، فقد بلغت قيمته في الموازنة العامة لعام 2025 حوالي 1,468.7 مليار دينار. وهو موزع على 73 وزارة وهيئة ومؤسسة عامة.



7. وقد توزعت النفقات الرأسمالية ما بين مشاريع استثمارية "جديدة" وعددها 36 مشروعًا (بمتوسط حجم استثمار رأسمالي يساوي 2.13 مليون دينار لكل مشروع)، ومشاريع "قيد التنفيذ" بعدد 51 مشروعًا، وبمبلغ يساوي 606.23 مليون دينار (أي بمتوسط 11.89 مليون دينار لكل مشروع). إضافة إلى مشاريع "مستمرة" بعدد 68 مشروعًا، وبمبلغ يساوي 785.74 مليون دينار (أي بمتوسط 11.55 مليون دينار لكل مشروع). **وتشير هذه الأرقام إلى أن الاستثمار الرأسمالي في المشاريع الجديدة متواضع ومتشتمت.**

المشاريع الاستثمارية الرأسمالية / 2025 (مليون دينار)

النوع	عدد المشاريع	المبلغ	المتوسط لكل مشروع
جديد	36	76.74	2.13
قيد التنفيذ	51	606.23	11.89
مستمرة	68	785.74	11.56
المجموع	155	1,468.71	

8. لا يزال إجمالي الإنفاق العام يعاني من الجمود، كما أن القدرة على خفض النفقات لحساب بنود نفقات أخرى محدودة، فلا يمكن خفض الإنفاق على "الجهاز المدني" (معظمه من الرواتب)، أو على "التقاعد والتعويضات"، أو على "الجهاز العسكري"، أو على "جهاز الأمن والسلامة العامة"، أو بطبيعة الحال على "الإنفاق الرأسمالي"، علاوة على "مدفوعات الفائدة". علمًا بأن هذه البنود تشكل مجتمعة حوالي 93% من إجمالي الإنفاق العام في الموازنة، كما تذهب النسبة المتبقية من الإنفاق العام (7%) إلى "دعم السلع"، و"المعونة النقدية المتكررة"، و"دعم الجامعات الأردنية الحكومية"، و"المعالجات والإعفاءات الطبية"، وغيرها من البنود. ويشير هذا التوزيع في النفقات العامة إلى أن الحكومة غير قادرة على تبني "سياسة مالية" محفزة للنمو.

التوزيع النسبي للمكونات الرئيسة للنفقات العامة في الموازنة

السنة المالية	الجهاز المدني	فوائد الدين العام	التقاعد والتعويضات	الجهاز العسكري	الإنفاق الرأسمالي	جهاز الأمن والسلامة العامة	مجموع
2023	24.0%	15.5%	15.1%	14.2%	12.5%	13.0%	94.3%
2024	24.0%	17.6%	14.3%	13.9%	10.7%	12.7%	93.3%
2025	24.6%	17.6%	14.0%	13.3%	11.7%	12.1%	93.3%
2026	24.2%	18.0%	14.0%	13.2%	12.1%	12.0%	93.4%

9. كما تُعدّ مخصصات المحافظات للنفقات الرأسمالية، وفق موازنة 2025، متواضعة، وقيمتها ضئيلة للغاية، ولا تختلف كثيرًا عن السنوات السابقة.



10. ويلاحظ أن الإيرادات الضريبية ما زالت عالية التركيز، إذ تعادل حصة ضريبة المبيعات وضريبة الشركات ومشروعات أخرى أكثر من 85% من إجمالي الإيرادات الضريبية المتوقعة في العام 2025. مع العلم بأن حوالي 55% من ضريبة الشركات ومشروعات أخرى يتم تحصيلها من البنوك المرخصة في الأردن، والبنوك، ومناجم الفوسفات، ومن غير المتوقع أن تتغير هذه النسب في عامي 2025، و2026.

تكوين الإيرادات الضريبية: كبار المساهمين من الشركات ومشروعات أخرى (% من الإجمالي)

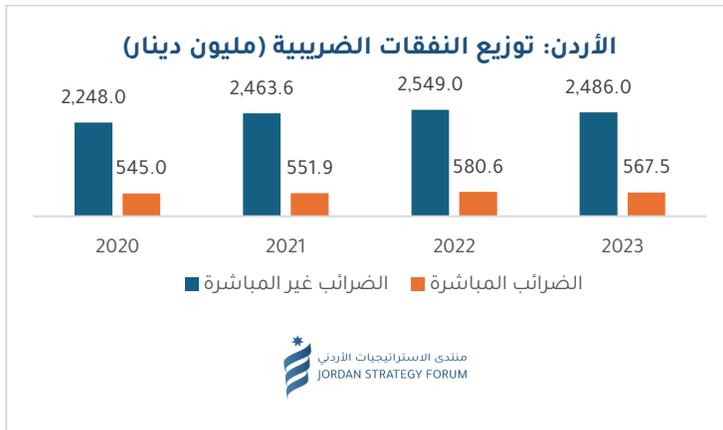
السنة	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	ضريبة المبيعات	ضريبة الشركات ومشروعات أخرى	مجموع حصة (ضريبة المبيعات وضريبة الشركات ومشروعات أخرى)
2023	6,184.2	%65.9	%20.6	%86.6
2024	6,318.0	%68.2	%18.4	%86.5
2025	7,122.5	%68.1	%17.7	%85.8
2026	7,625.0	%68.1	%17.6	%85.7

11. لا تزال القطاعات الخاضعة للضرائب المتبقية تساهم بقدر ضئيل جدًا في الإيرادات الضريبية. إذ تساهم الضرائب من فئة "الموظفين والمستخدمين"، و"التجارة الدولية" بنحو 4% لكل منهما من إجمالي الإيرادات الضريبية. واللافت في الأمر أن ضريبة "الأفراد" تشكل نسبة 1.1% فقط من إجمالي الإيرادات الضريبية. ويشير مصطلح "الأفراد" إلى الأعمال الخاصة باستثناء الشركات الكبيرة، مثل الأطباء، والمحامين، وتجار التجزئة، والمطاعم، والمحلات التجارية، والصيدليات، وغيرها الكثير.

تكوين الإيرادات الضريبية: صغار المساهمين (% من الإجمالي)

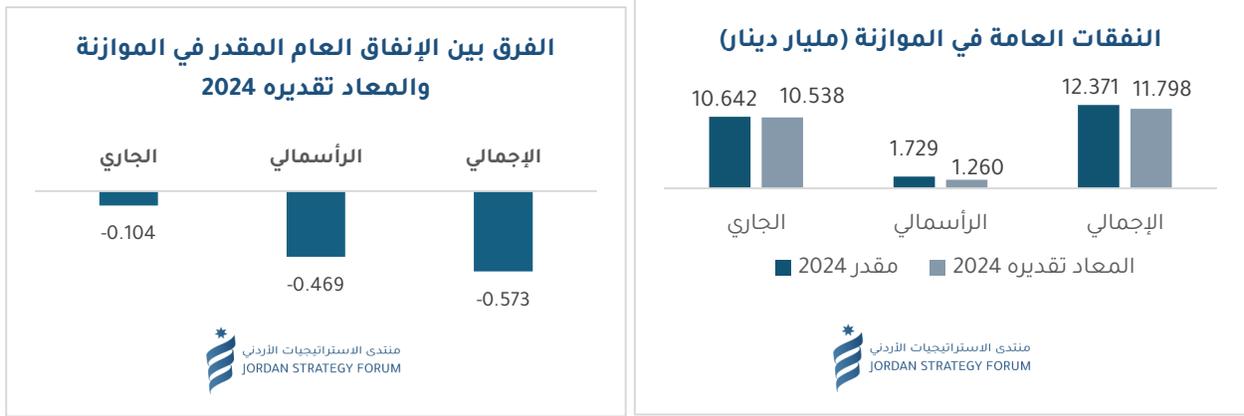
السنة	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	الموظفون والمستخدمون	التجارة والمعاملات الدولية	الأفراد	المساهمات الوطنية	العقار	المنح
2023	6,184.2	4.8%	3.9%	1.0%	2.0%	1.7%	0.0%
2024	6,318.0	4.9%	3.5%	1.1%	2.2%	1.7%	0.1%
2025	7,122.5	4.5%	4.1%	1.1%	2.5%	1.8%	0.4%
2026	7,625.0	4.6%	4.0%	1.1%	2.4%	1.8%	0.4%

12. تمنح العديد من الدول "امتيازات ضريبية" تسمى بـ "النفقات الضريبية". واستنادًا إلى مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025، فقد بلغت النفقات الضريبية في الأردن (الإعفاءات) في عامي 2022، و2023 ما يعادل 3.13 مليار دينار، و3.05 مليار دينار على التوالي. وتعادل هذه المبالغ 9.3%، و8.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. إلا أن هذه النسبة أقل بكثير في العديد من الدول، فهي تساوي 0.88% في ألمانيا (2022)، و2.94% في تشيلي (2021)، و2.49% في المغرب (2021)، و4.32% في إيطاليا (2022)، و4.07% في تركيا (2020).



13. ويلاحظ أيضًا، أن عجز الموازنة للعام 2024 قد أُعيدَ تقديره في مشروع قانون موازنة عام 2025. إذ قُدِّرَ عجز الموازنة في قانون عام 2024 بمبلغ 2.069 مليار دينار، بينما أُعيدَ تقديره في مشروع قانون موازنة 2025 ليصبح 2.441 مليار دينار. ويعزى السبب في ذلك إلى الانخفاض الفعلي في الإيرادات الضريبية لعام 2024، وليس لارتفاع النفقات:

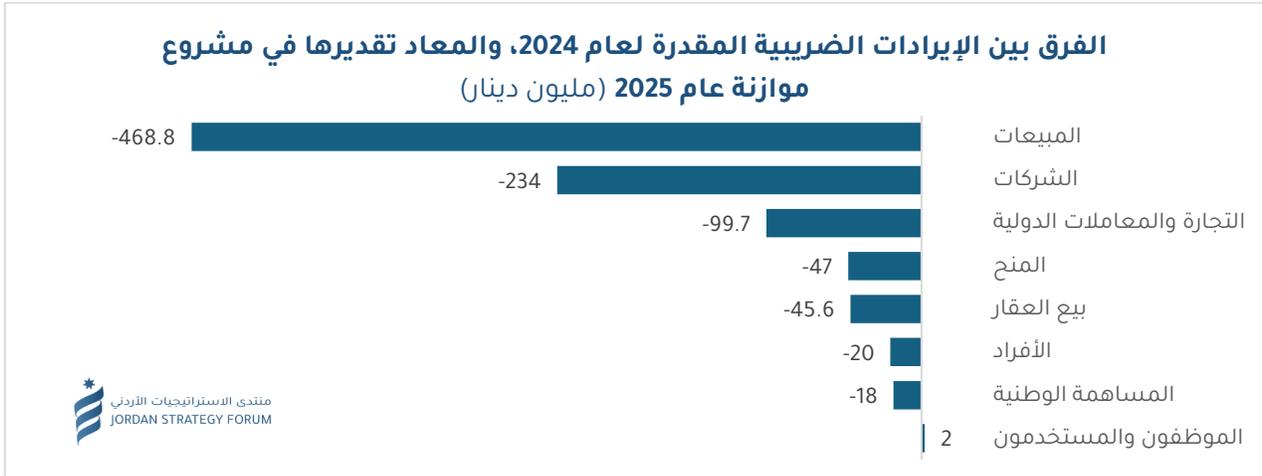
- بلغ إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2024 حوالي 12.37 مليار دينار، في حين كان المبلغ المعاد تقديره يساوي 11.79 مليار دينار. ويعود هذا الانخفاض (573 مليون دينار) بشكل كبير إلى تراجع حجم الإنفاق الرأسمالي.



- بلغت قيمة الإيرادات العامة المقدر في موازنة عام 2024 حوالي 10.303 مليار دينار، في حين تراجع هذه القيمة إلى 9.357 مليار دينار (أي بمبلغ 945 مليون دينار) وفق تقديرات مشروع موازنة 2025. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الإيرادات الضريبية من 7.2 مليار دينار حسب تقديرات موازنة 2024، إلى 6.3 مليار دينار وفق مشروع موازنة 2025.



- ويعود السبب وراء الفرق بين الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2024، والإيرادات الضريبية المعاد تقديرها لعام 2024 في مشروع موازنة عام 2025، إلى انخفاض كل من: ضريبة المبيعات (468.8 مليون دينار)، وضريبة الشركات ومشروعات أخرى (234 مليون دينار).

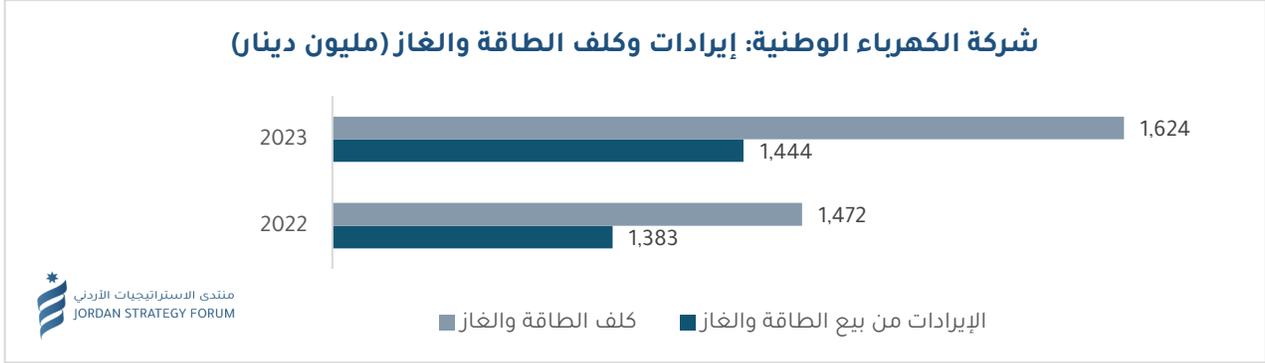


- إضافة إلى الملحوظات المذكورة أعلاه حول عجز الموازنة والدين العام، تجدر الإشارة إلى أن موازنة الوحدات الحكومية للعام 2025 قد أظهرت عجزاً بقيمة 731.2 مليون دينار (المعاد تقديره للعام 2024)، وسيرتفع هذا العجز إلى 788.2 مليون دينار في تقديرات مشروع قانون موازنة 2025. ويعود هذا العجز بشكل أساسي إلى العجز السنوي لوحدي شركة الكهرباء الوطنية، وسلطة المياه بقيمة إجمالية تساوي 823.2 مليون دينار لتقديرات العام 2025. في حين أن معظم الوحدات الحكومية الأخرى تحقق فوائض مالية بالمجمل.

الفائض / العجز قبل تمويل الوحدات الحكومية للسنوات 2023-2026 / مليون دينار

2026	2025	2024	2023	الوحدات الحكومية
-479.5	-481.7	-482.2	-401.0	1. شركة الكهرباء الوطنية
-339.6	-341.5	-294.2	-246.0	2. سلطة المياه
-819.0	-823.2	-776.5	-647.0	المجموع (2 + 1)
-773.4	-788.2	-731.2	-539.5	المجموع الكلي
%105.9	%104.4	%106.2	%119.9	نسبة العجز (2+1) من المجموع الكلي

- وفي سياق العجز الكبير لشركة الكهرباء الوطنية، تجدر الإشارة إلى أن إيرادات الشركة من بيع الطاقة والغاز هي أقل بكثير من تكلفة شرائها. وبمعنى آخر، بغض النظر عن كفاءة إدارة الشركة، فإن **هذه الخسارة تعود بشكل أساسي إلى سياسة التسعير القائمة على دعم أسعار الكهرباء لعدة شرائح.**



الشكل 2: القوائم المالية لشركة الكهرباء الوطنية، تقرير 2023

الخلاصة: يلاحظ أن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 لم يختلف كثيرًا عن الموازنات السابقة، ويمكن استنتاج التالي منه:

1. **اتسام الموازنة بزيادة محدودة في نسبة الإنفاق العام والإيرادات العامة.** أي بوصفها **"موازنة تدريجية"**.
2. **استمرار العجز في الموازنة عبر السنوات.**
3. **تركز الإنفاق العام على عدد محدود من بنود الموازنة العامة،** التي من الصعب تخفيضها، مما يحد من قدرة الحكومة على التغيير في هيكل مكونات النفقات العامة.
4. **تشنت الإنفاق الرأسمالي على العديد من المشاريع، واستمرار انخفاض النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات.**
5. **ارتفاع نسبة مدفوعات الفائدة على الدين العام من النفقات العامة،** على حساب النفقات التنموية الأخرى كالصحة والتعليم.
6. **هيمنة ضريبة المبيعات على إجمالي الإيرادات الضريبية.**
7. **استمرار ارتفاع قيمة النفقات الضريبية (الإعفاءات).**
8. **ضعف التنبؤ في الإيرادات الضريبية المتأتية من ضريبة المبيعات،** وضريبة الشركات ومشروعات أخرى.
9. **العجز المستمر والمتراكم في موازنة وحدتي شركة الكهرباء الوطنية،** وسلطة المياه.

وبالنظر إلى هذه الاستنتاجات فإن السياسة المالية في الأردن تسير في ذات النهج منذ سنوات طويلة. لذا، لا بد من طرح التساؤلات التالية في ضوء إطار النمو والتنمية الواجب اتباعه، والمشار إليه في الشكل (1) أعلاه:

1. إلى أي مدى موازنة 2025 قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي، والحد من الفقر، وعدم المساواة، وإدارة المخاطر الاجتماعية (منعة الاقتصاد)؟
2. إلى أي مدى موازنة 2025 قادرة على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وخفض الدين العام؟
3. إلى أي مدى موازنة 2025 قادرة على المساهمة في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، والإنفاق الكافي والفعال على الخدمات العامة؟

4. بعض التوصيات حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025

- ضرورة تبني **سياسة مالية / موازنة عامة "تحفيزية"**، وليست "تدرجية" تتسم بخصائص فعّالة تُسهم في بناء موازنات مستقبلية قادرة على النهوض بالاقتصاد الأردني، وتحقيق النمو والتنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل، عوضاً عن التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية على المدى القصير فقط.
- اتباع **نظام ضريبي قائم على "الإنصاف"، و"التصاعدية"، وأقل "تعقيداً"** من أجل توفير الموارد المالية "الكافية"، و"المتنوعة" لتبني سياسة مالية تحفيزية.
- ضرورة **تنويع مصادر الإيرادات الضريبية**، على حساب تخفيض نسبة الإيرادات من ضريبة المبيعات غير العادلة والمرتفعة.
- **توسيع القاعدة الضريبية** من خلال تحسين تحصيل الضرائب من فئة "الأفراد"، وهي أعمال القطاع الخاص من غير الشركات ومشروعات أخرى.
- **تحسين إدارة النفقات الضريبية** "الإعفاءات الضريبية"، وخفضها أينما أمكن.
- تحري المزيد من **الدقة في تنبؤ تقديرات الإيرادات الضريبية**، وخاصة ضريبة المبيعات، وضريبة الشركات ومشروعات أخرى، لكي لا تؤثر سلباً في النفقات الحيوية الداعمة للنمو والتنمية.
- ضرورة تبني **سياسة شاملة وواضحة لاحتواء العجز المتراكم في إيرادات وحدتي شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه**.
- ضرورة **توجيه الدعم النقدي والمستهدف للأسر، والصناعات المحلية الموجهة للتصدير، والابتعاد عن الدعم غير المباشر؛** لعكس الكلف الحقيقية للسلع والخدمات، وتعزيز كفاءة إدارتها.

وأخيراً، يوصي المنتدى بضرورة **تسريع تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة داعمة للسياسة المالية** في ظل محدودية الحيز المالي، من أجل توفير التمويل وكفاءة التشغيل للخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية مثل الطرق السريعة، والجسور، والسكك الحديدية، والمدارس، والمستشفيات، وغيرها من المشاريع.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن خطاب رئيس الوزراء - في أثناء تقديمه البيان الوزاري للحكومة أمام مجلس النواب - الذي أكد فيه أن "الحكومة تتابع يومياً جدول تنفيذ المشاريع الكبرى التي تشكل رافعاً حقيقياً للنمو والتنمية، وتوفير الفرص الاقتصادية والتشغيلية، وعلى رأس هذه المشاريع الناقل الوطني للمياه".

استمرار العجز في الموازنة العامة

نسبة الزيادة
الحقيقية في
الإنفاق العام

تراجع

من

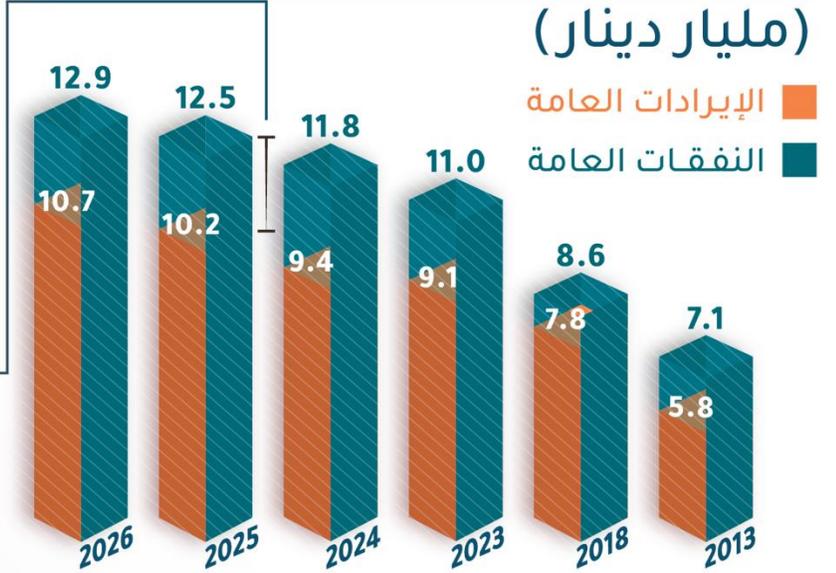
عام 2024 **7.2%**

إلى

عام 2025 **5.7%**

بلغ العجز في
موازنة العام
2025

2.3
مليار دينار



الإنفاق الرأسمالي

1.469
مليار دينار

موزعة على 155 مشروعاً



68

مشروع
مستمر

متوسط الاستثمار
11.55 مليون
دينار /مشروع



51

مشروع
قيد
التنفيذ

متوسط الاستثمار
11.89 مليون
دينار /مشروع



36

مشروع
جديد

متوسط الاستثمار
2.13 مليون
دينار /مشروع

توزيع النفقات العامة 2025

الجهاز المدني
(الرواتب)



التقاعد



الجهاز
العسكري



جهاز أمن
السلامة العامة



خدمة
الدين العام



النفقات
الرأسمالية

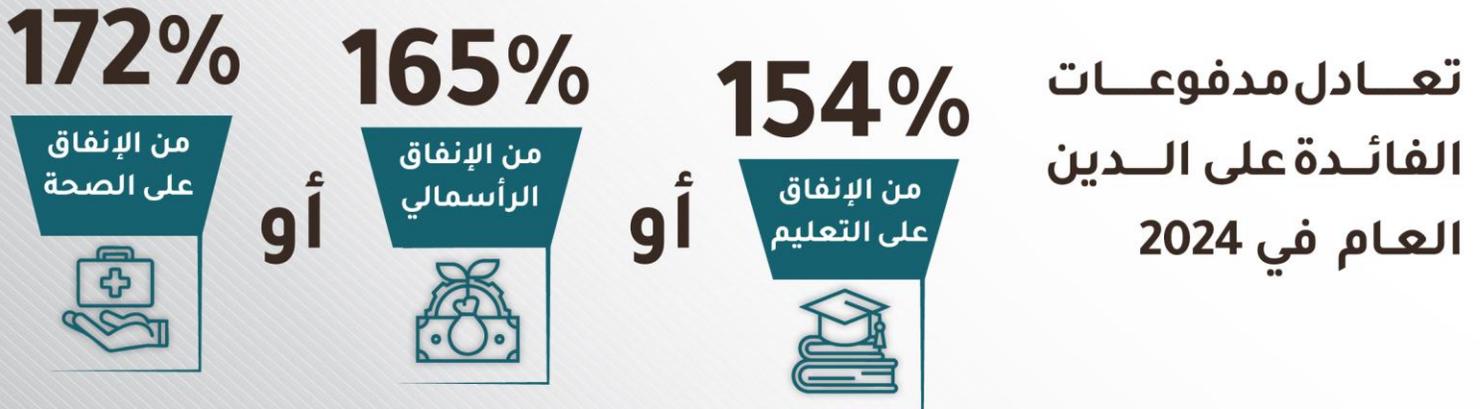


دعم السلع و المعونات
النقدية المتكررة
والإعفاءات الطبية
والجامعات وغيرها





يؤثر تزايد مدفوعات الفائدة على الدين العام على تمويل القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية



معظم الوحدات الحكومية تحقق فائضًا، باستثناء الوحدات الحكومية التالية:



العجز في الوحدات الحكومية لعام 2025

788.2 مليون دينار

تمثل ضريبة المبيعات وضريبة
الشركات ومشروعات أخرى

85%

من إجمالي الإيرادات
الضريبية المتوقعة
في العام 2025

حوالي



ضعف في تنبؤ الإيرادات العامة

الإيرادات المقدرتها

9.36 2024

مليار دينار

الإيرادات المقدرتها

10.3 2024

مليار دينار

انخفاض 945 مليون دينار

في الإيرادات العامة ومن أهمها
الإيرادات الضريبية من المبيعات
والشركات ومشروعات أخرى

أسباب التراجع:

انخفاض ضريبة

المبيعات بمقدار

468.8

مليون دينار

انخفاض ضريبة

الشركات ومشروعات

أخرى بمقدار

234.0

مليون دينار

استمرار ارتفاع قيمة النفقات
الضريبية (الإعفاءات)

بلغت تكلفة الإعفاءات
الضريبية في 2023 حوالي

3.05

مليار دينار

أي ما يعادل

8.4%

من الناتج

المحلي

الإجمالي





منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة



www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan